البطالة والشباب زواج بالاكراه

ملف اعده/ عبدالله الخولاني

الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل لـ «الثورة»

معالجة البطالة ينبغي أن تتم من خلال برنامج استراتيجي وليس حكومي

الاقتصاد اليمني مطالب بتوفير ٢٠٠ألف فرصة عمل سنويا

تزايد معدلات البطالة هي المعضلة الرئيسية التي تواجه اليمن في الحاضر والمستقبل خاصة في ظل عدم وجود رؤية حكومية لمعالجتها وهو ما يجعل استقرار البلد سياسيا على كف عفريت طبقا لما يراه الخبير الاقتصادي الدكتور طه الفسيل الذي حذر من تقويض الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي كنتيجة حتمية لارتفاع عدد العاطلين من الشباب .مؤكدا أن الحل لمشكلة البطالة في بلادنا خاصة من منظور التشغيل الكامل لن يتم إلا من خلال برنامج استراتيجي، متعدد الأبعاد طويل الأجل تقوم عليه دولة وليس مجرد حكومة مزيدا من التفاصيل في سياق الحوار التالي.

بداية لو تحدثنا عن أسباب انتشار البطالة بين الشباب في اليمن؟

ترجع أسباب مشكلة البطالة في الجزء الاكبر منها إلى أسباب هيكلية تعود إلى طبيعة نمو الاقتصاد اليمني كاقتصاد يوصف بالأقل نموا يعاني من اختلالات هيكلية داخلية وخارجية تتمثل في الاختلال في ميزان المدفوعات والاختلال في الموازنة العامة للدولة، إلى جانب وجود فجوة كبيرة بين كل من الادخار والاستثمار وبالتالي الانتاج والاستهلاك كما ان حجم السكان ومعدل نموه المرتفع ما يزال، يمثل تحديا رئيسيا أمام قدرة الاقتصاد اليمني عامة، والقطاع الخاص بشكل أساسي، في استيعاب الداخلات الجدد للعمل. الذين تتزايد اعدادهم عاما بعد عام اخر- إلى سوق العمل. ويزيد من تعقد المشكلة تدني مخرجات التعليم، بكافة مستوياته وأنواعه، وكذلك عدم قدرة معدلات النمو الاقتصادي على توفير وخلق فرص عمل مولدة للدخل في ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد حيث بلغ متوسط عدد الداخلين الجدد إلى سوق العمل ٢٠٠ ألف فرصة سنويا ، جنبا، ثلاثة أرباعهم من الخريجين والمتسربين من مؤسسات التعليم ويتوقع ان يصل هذا العدد إلى حوالي ٣٧٩ ألف فرد سنويا في عام ٢٠٣٠م، وهذا يعني انه يتوجب على الاقتصاد اليمني توفير اكثر من ٢٠٠ الف فرصة عمل سنويا لاستيعاب هذه الاعداد وللحفاظ على معدل البطالة عند مستويات معقولة وبالإضافة إلى ما سبق، انعكست برامج التصحيح الاقتصادي والتكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي تطبقها الحكومات اليمنية منذ عام ١٩٩٥م، بآثارها السلبية على فرص العمل والتوظيف في اليمن، وكذلك تدني مستوى التعليم وعدم مواكبة مخرجات لاحتياجات ومتطلبات سوق العمل.

ما تأثير ما ذكرت على استقرار البلد؟

التأثير كبير جدا حيث تواجه البلاد حالياً، وعلى مدى العقدين القادمين تقريباً، تحدياً كبيراً ورئيسياً يتمثل في الارتفاع المتواصل لمعدل البطالة، وخاصة في ظل التوقع بارتفاع عدد الوظائف المطلوبة في اليمن من حوالي ٩٦٠الف وظيفة في عام ٢٠١٠م إلى ٢,١١٠ وظيفة في عام ٢٠١٥م و ٣,٢٦٠ وظيفة في عام ٢٠٢٠م ، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد اليمني على خلق وتوفير فرص عمل كافية ومجزية، كما تزداد حدة مشكلة البطالة في اليمن من كونها تشكل في جوهرها عرض كافية ومجزية، كما تساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، خاصة وانها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بحيث وصلت في عام ٢٠١٠م إلى ٥٨٪ إلى جانب انتشار البطالة بين أوساط غير المتعلمين وبين المتعلمين، وخاصة ذوي التعليم المتوسط.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن إجمالي المتعطلين بلغ ٦٩٩ الف فرد، شكلت النساء المتعطلات حوالي ٣٩٪ من إجمالي قوة عمل النساء، مقابل ٦٣٪ للرجال (مقارنة بـ ٢٥٪ و ٧٣,١٪ على التوالي وبين إجمالي المتعطلين، بلغت نسبة الذكور ٧١,٤٪ من إجمالي المتعطلين مقابل ٢٩,٦٪ من النساء.

ويشكل الشباب النسبة العالية من العاطلين عن العمل، بحيث ارتفعت نسبة الشباب المتعطلين إجمالا من حوالي ٤٨,٤٪ من إجمالي المتعطلين ذكورا وإناثاً في العام ١٩٩٩م إلى ٥٣٪ في العام ٢٠٠٤م، ثم إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٠م.

هل تتفق مع من يتهمون نظام التعليم

التعليم القائم في تعقيد مشكلة البطالة في اليمن؟

اتفق مع ذلك جملا وتفصيلا، وهو ما تؤكده الأرقام فمعدلات البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى التعليم، حيث ترتفع إجمالا بين غير المتعلمين مقارنة بالمتعلمين وبين المتعلمين يرتفع معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم اقل متوسط مقارنة بالحاصلين على تعليم اقل (تعليم اساسي)، وكذلك بالحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى حيث شكل المتعطلين غير المتعلمين (امي او يقرأ ويكتب) حوالي ٥٠,٧٪ من إجمالي المتعطلين مع تقارب نسبة الذكور (٥٥,٢٪) مع نسبة الإناث (٥٤,٧٪)، يليهم المتعطلين الحاصلين على تعليم ثانوي وديلوم بعد الثانوية وذلك بنسبة (20.5%) ومن بين الحاصلين على تعليم اساسي بسبب نسبة الذكور (١٩,٦٪) والإناث (٢٢,٩٪)، وكانت نسبة المتعطلين ذوي التعليم الأساسي وديلوم قبل الثانوية (٤,٩٪) مع ارتفاع نسبة الذكور إلى (٢١,٢٪) مقارنة بنسبة الإناث (٤,٩٪)، في المقابل يبدو أن نسبة المتعلمين الجامعيين والتعليم العالي كانت هي الأقل (٤,٧٪)، مع ارتفاع نسبة الإناث المتعطلات (٧,٣٪) مقارنة بنسبة المتعطلين الرجال (٣,٧٪).

علاقة مباشرة

ما تأثير المشهد السياسي على عملية التشغيل؟

الاستقرار السياسي والأمني له علاقة بالتنمية على سبيل المثال كانت خطة التنمية الرابعة (٢٠١١-٢٠١٥م) تسعى إلى توفير ١,١ مليون فرصة عمل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥م، وبما يساهم في تراجع معدل البطالة إلى ١٦,٧٪ وحتى العام ٢٠١٥م. وفي ظل الاحداث السياسية التي تشهدها اليمن منذ شهر فبراير ٢٠١١م وحتى اليوم، متأثرة بثورات اليمن، فان هذا الهدف أصبح عصياً، خاصة وان مشكلة البطالة ازدادت تفاقما خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م بسبب ما دارت إليه هذه الأزمة ، توقف أو تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وكذلك من تعثر كثير من الانشطة الاقتصادية، وخاصة تلك التي تستوعب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة، ويزيد من تعقد مشكلة البطالة أن انعدام الأمن الغذائي أصبح يشكل أحد مظاهر فقدان الأعمال والوظائف ومن ثم الدخول، وبالتالي زيادة عدد السكان الذين يعانون من شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الاسر تحت خط الفقر الوطني.

قضية معقدة

إذا نفهم من كلامك ان حل مشكلة البطالة في اليمن ليست سهلة كما يتصورها البعض؟

من السهولة بمكان انتقاد موقف الحكومة بكل، من ناحية أخرى، يجب ان يكون جليا للجميع ان مشكلة البطالة في اليمن ضخمة وعميقة الجذور في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد بحيث تستعصي على الحلول السريعة وبعبارة اخرى، لن يمكن التوصل لحل ناجح لمشكلة البطالة في بلادنا خاصة في برنامج استراتيجي، متعدد الأبعاد طويل الاجل تقوم عليه دولة (وليس مجرد حكومة) فعالة حيث يقوم علاج البطالة على إيجاد فرص عمل كافية، يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد، بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية، ومتزايدة، من ناحية، ويوفر كسباً مرتفعاً، ومتنامياً، يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في الحاضر والمستقبل، وارتفاع الرفاه البشري مع الزمن، ولكن من ناحية اخرى يعني هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حالياً، على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء، وأكثر يكفي من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة بحيث يمكن للمستقبل فعلاً في أي نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً.

ومن جانب آخر يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار المكلف في التعليم والتدريب المستمرين لمواكبة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسة تشمل زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة ومنتجات نشاطها، في إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء غير منقوص، وإصلاح الخدمة الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وإصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية .

قصص من الواقع

يروي سليم الضبيبي – خريج هندسة –بكل مرارة معاناته في البحث عن فرصة عمل التي لم تفلح إلى الآن ، قائلاً إذا كان مهندس لا يجد عملا فما بالنا بمن معه دبلوم أو الشباب غير المتعلم .

ويرى أن معالجتها لن تتم إلا من خلال تغيير بنية النظام الاقتصادي للبلد وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي كانت السبب الأول في احد اهم أفرازاتها، والتي عززت الانفجار لدى الشباب نتيجة لتراكم الفشل والاختلال في توزيع الموارد.

التعليم متهم

النظام التعليمي القائم في اليمن متهم بتغذية حالة البطالة وظروف الشباب، فهو تعليم تقليدي لا يتواكب مع متطلبات سوق العمل المحلية والخارجية كما يصفه المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،مؤكدا ان منهاج التعليم لا تعمل على تنمية المهارات واكتشاف المواهب مما يجعل الشاب يضل طريقه إلى كلية لا تناسب مهاراته ولا يستطيع ان يحقق بها النجاح المرتجى يشدد ومن ثم يؤثر ذلك على قدراته الإنتاجية بعد التخرج والى تخبطه في حد كبير حتى يصل لما يحب عله هذا التشخيص لواقع التعليم في اليمن قد كان من المفترض ان يكون طوق نجاة للكثير من طوابير العاطلين حمل مجلس تخطيط التعليم مطلق تصدوا لكل المعنيين بضرورة إعادة النظر بواقع التعليم بأسرع وقت ووضع استراتيجية متكاملة لتوجيه الجامعات والمعاهد نحو متطلبات سوق العمل وغير ذلك لن تكون المعالجات مجدية.

تنمية غير متوازنة

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد سالم يعزو مشكلة البطالة في اليمن إلى سياسات التنمية غير المتوازنة قطاعياً- بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وغير المتكاملة جغرافياً بين مختلف المحافظات والريف، الحضر، كما تقترن بالعجز في العمالة الماهرة.

ومنطلبات سوق العمل.

كبير جدا

ما تأثير ما ذكرت على استقرار البلد؟

التأثير كبير جدا حيث تواجه البلاد حالياً، وعلى مدى العقدين القادمين تقريباً، تحدياً كبيراً ورئيسياً يتمثل في الارتفاع المتواصل لمعدل البطالة، وخاصة في ظل التوقع بارتفاع عدد الوظائف المطلوبة في اليمن من حوالي ٩٦٠الف وظيفة في عام ٢٠١٠م إلى ٢,١١٠ وظيفة في عام ٢٠١٥م و ٣,٢٦٠ وظيفة في عام ٢٠٢٠م ، وبالتالي عدم قدرة الاقتصاد اليمني على خلق وتوفير فرص عمل كافية ومجزية، كما تزداد حدة مشكلة البطالة في اليمن من كونها تشكل في جوهرها عرض كافية ومجزية، كما تساهم في تقويض الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي، خاصة وانها تتركز بدرجة عالية في أوساط الشباب بحيث وصلت في عام ٢٠١٠م إلى ٥٨٪ إلى جانب انتشار البطالة بين أوساط غير المتعلمين وبين المتعلمين، وخاصة ذوي التعليم المتوسط.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن إجمالي المتعطلين بلغ ٦٩٩ الف فرد، شكلت النساء المتعطلات حوالي ٣٩٪ من إجمالي قوة عمل النساء، مقابل ٦٣٪ للرجال (مقارنة بـ ٢٥٪ و ٧٣,١٪ على التوالي وبين إجمالي المتعطلين، بلغت نسبة الذكور ٧١,٤٪ من إجمالي المتعطلين مقابل ٢٩,٦٪ من النساء.

ويشكل الشباب النسبة العالية من العاطلين عن العمل، بحيث ارتفعت نسبة الشباب المتعطلين إجمالا من حوالي ٤٨,٤٪ من إجمالي المتعطلين ذكوراً وإناثاً في العام ١٩٩٩م إلى ٥٣٪ في العام ٢٠٠٤م، ثم إلى ٥٨٪ في عام ٢٠١٠م.

التعليم

هل تتفق مع من يتهمون نظام التعليم القائم في تعقيد مشكلة البطالة في اليمن؟

اتفق مع ذلك جملا وتفصيلا، وهو ما تؤكده الأرقام فمعدلات البطالة ترتبط بعلاقة عكسية مع مستوى التعليم، حيث ترتفع إجمالا بين غير المتعلمين مقارنة بالمتعلمين وبين المتعلمين يرتفع معدل البطالة بين الحاصلين على تعليم اقل متوسط مقارنة بالحاصلين على تعليم اقل (تعليم اساسي)، وكذلك بالحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى حيث شكل المتعطلين غير المتعلمين (امي او يقرأ ويكتب) حوالي ٥٠,٧٪ من إجمالي المتعطلين مع تقارب نسبة الذكور (٥٥,٢٪) مع نسبة الإناث (٥٤,٧٪)، يليهم المتعطلين الحاصلين على تعليم ثانوي وديلوم بعد الثانوية وذلك بنسبة (20.5%) ومن بين الحاصلين على تعليم اساسي بسبب نسبة الذكور (١٩,٦٪) والإناث (٢٢,٩٪)، وكانت نسبة المتعطلين ذوي التعليم الأساسي وديلوم قبل الثانوية (٤,٩٪) مع ارتفاع نسبة الذكور إلى (٢١,٢٪) مقارنة بنسبة الإناث (٤,٩٪)، في المقابل يبدو أن نسبة المتعلمين الجامعيين والتعليم العالي كانت هي الأقل (٤,٧٪)، مع ارتفاع نسبة الإناث المتعطلات (٧,٣٪) مقارنة بنسبة المتعطلين الرجال (٣,٧٪).

علاقة مباشرة

ما تأثير المشهد السياسي على عملية التشغيل؟

الاستقرار السياسي والأمني له علاقة بالتنمية على سبيل المثال كانت خطة التنمية الرابعة (٢٠١١-٢٠١٥م) تسعى إلى توفير ١,١ مليون فرصة عمل خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٥م، وبما يساهم في تراجع معدل البطالة إلى ١٦,٧٪ وحتى العام ٢٠١٥م. وفي ظل الاحداث السياسية التي تشهدها اليمن منذ شهر فبراير ٢٠١١م وحتى اليوم، متأثرة بثورات اليمن، فان هذا الهدف أصبح عصياً، خاصة وان مشكلة البطالة ازدادت تفاقما خلال عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م بسبب ما دارت إليه هذه الأزمة ، توقف أو تعليق معظم المشاريع الاستثمارية وكذلك من تعثر كثير من الانشطة الاقتصادية، وخاصة تلك التي تستوعب الجزء الأكبر من الأيدي العاملة، ويزيد من تعقد مشكلة البطالة أن انعدام الأمن الغذائي أصبح يشكل أحد مظاهر فقدان الأعمال والوظائف ومن ثم الدخول، وبالتالي زيادة عدد السكان الذين يعانون من شدة الفقر بين الأسر الفقيرة وكذلك انزلاق الكثير من الاسر تحت خط الفقر الوطني.

قضية معقدة

إذا نفهم من كلامك ان حل مشكلة البطالة في اليمن ليست سهلة كما يتصورها البعض؟

من السهولة بمكان انتقاد موقف الحكومة بكل، من ناحية اخرى، يجب ان يكون جلياً للجميع ان مشكلة البطالة في اليمن ضخمة وعميقة الجذور في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للبلد بحيث تستعصي على الحلول السريعة وبعبارة اخرى، لن يمكن التوصل لحل ناجح لمشكلة البطالة في بلادنا خاصة في برنامج استراتيجي، متعدد الأبعاد طويل الاجل تقوم عليه دولة (وليس مجرد حكومة) فعالة حيث يقوم علاج البطالة على إيجاد فرص عمل كافية، يوظف فيها العاملون قدراتهم لأقصى حد، بما يحقق كفاءة إنتاجية عالية، ومتزايدة، من ناحية، ويوفر كسباً مرتفعاً، ومتنامياً، يكفل إشباع الحاجات الأساسية للناس في الحاضر والمستقبل، وارتفاع الرفاه البشري مع الزمن، ولكن من ناحية اخرى يعني هذا الهدف المركب خلق فرص عمل أفضل من المتاح حالياً، على جانبي الإنتاجية والكسب على حد سواء، وأكثر يكفي من المطلوب لمجرد مواجهة البطالة بحيث يمكن للمستقبل فعلاً في أي نقطة زمنية الانتقال لأعمال أعلى إنتاجية وأوفر كسباً.

ومن جانب آخر يتعين الارتقاء بنوعية رأس المال البشري، من خلال الاستثمار المكلف في التعليم والتدريب المستمرين لمواكبة البطالة يتطلب تغييرات مؤسسية بعيدة المدى في البنية الاقتصادية والسياسة تشمل زيادة كفاءة سوق العمل في سياق تدعيم تنافسية الأسواق عامة ومنتجات نشاطها، في إطار من سيادة القانون التامة واستقلال للقضاء غير منقوص، وإصلاح الخدمة الحكومية، وإقامة نظم فعالة للأمان الاجتماعي، وإصلاح نظم الحكم لتصبح معبرة عن الناس بشفافية .

قصص من الواقع

يروي سليم الضبيبي – خريج هندسة –بكل مرارة معاناته في البحث عن فرصة عمل التي لم تفلح إلى الآن ، قائلاً إذا كان مهندس لا يجد عملا فما بالنا بمن معه دبلوم أو الشباب غير المتعلم .

ويرى أن معالجتها لن تتم إلا من خلال تغيير بنية النظام الاقتصادي للبلد وإعادة النظر في السياسات الاقتصادية التي كانت السبب الأول في احد اهم أفرازاتها، والتي عززت الانفجار لدى الشباب نتيجة لتراكم الفشل والاختلال في توزيع الموارد.

التعليم متهم

النظام التعليمي القائم في اليمن متهم بتغذية حالة البطالة وظروف الشباب، فهو تعليم تقليدي لا يتواكب مع متطلبات سوق العمل المحلية والخارجية كما يصفه المجلس الأعلى لتخطيط التعليم ،مؤكدا ان منهاج التعليم لا تعمل على تنمية المهارات واكتشاف المواهب مما يجعل الشاب يضل طريقه إلى كلية لا تناسب مهاراته ولا يستطيع ان يحقق بها النجاح المرتجى يشدد ومن ثم يؤثر ذلك على قدراته الإنتاجية بعد التخرج والى تخبطه في حد كبير حتى يصل لما يحب عله هذا التشخيص لواقع التعليم في اليمن قد كان من المفترض ان يكون طوق نجاة للكثير من طوابير العاطلين حمل مجلس تخطيط التعليم مطلق تصدوا لكل المعنيين بضرورة إعادة النظر بواقع التعليم بأسرع وقت ووضع استراتيجية متكاملة لتوجيه الجامعات والمعاهد نحو متطلبات سوق العمل وغير ذلك لن تكون المعالجات مجدية.

تنمية غير متوازنة

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد سالم يعزو مشكلة البطالة في اليمن إلى سياسات التنمية غير المتوازنة قطاعياً- بين مختلف القطاعات الاقتصادية، وغير المتكاملة جغرافياً بين مختلف المحافظات والريف، الحضر، كما تقترن بالعجز في العمالة الماهرة.

أزمة وراء كل باب في اليمن !!

«عاطل» لقب يطارد عشرات الآلاف من الشباب اليمني سواء من حصد مراتب عليا في التعليم أو من لم يحالفهم الحظ فالكل انضم لطابور العاطلين .والجميع يعيش على أمل الحصول على فرصة عمل وما ان يطول أمد الانتظار تظهر المشكلة بعواقبها الوخيمة ومع ذلك لاتزال مؤسسات التعليم بكل مستوياتها تقذف بالآلاف سنويا ممن لبسوا ثوب التخرج واحتفلوا بنجاحهم وتخرجهم وما ان تنتهي هذه الاحتفالات حتى يبدأ البعض مهمة البحث عن وظيفة بينما يقف البعض الآخر مكتوف الأيدي لما يسمعه عن شبح البطالة وظروف سوق العمل ويفرحوا جميعا عندما يقرأون إعلانا عن وظائف شاغرة فيذهبون جميعهم إليها وبعد انتهاء المقابلة ينتظرون الفرج الذي في أغلب الأحيان لا يأتي ..مشكلة جعلت الشباب يخرجون في هبة شعبية تكشف مدى المعاناة والوجع الذي لحق بهم درس على الحكومة فهمه والتنبه لخطورته ومعالجته من خلال إعطاء خلق فرص العمل والتشغيل الأولوية على أي اهتمامات أخرى .

افتتح مشروع تحديث مبنى الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة:

بن طالب يؤكد على تعزيز الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص ويدعو لزيادة إنتاج الأنشطة الاستثمارية

■ «.. كتب/ أحمد الطيار

أكد وزير الصناعة والتجارة سعد الدين بن طالب على أهمية إحداث تحول مفصلي في الإدارة الاقتصادية لليمن تقوم على التحول من دولة ريعية معتمدة على النفط والموارد الضريبية والجمركية إلى دولة مساهمة في الإنتاج تلعب دورا في زيادته من كافة الأنشطة بما توفره من خدمات وفرص استثمارية فاعلة تعود عليها بالنفع من زيادة القاعدة الضريبية للمكلفين.

وأشار الوزير بن طالب لدى افتتاحه مشروع تحديث وتطوير مبنى الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة بحضور عدد من سفراء الدول الصديقة والملحقين التجاريين وأعضاء مجلس الإدارة وجمع من رجال المال والأعمال في اليمن، إلى أن الشراكة مع القطاع الخاص هي طريق أساسي تتبناه الحكومة ولايمكن تجاهله.

مشددا على أن الوزارة شكلت لجنة تعنى بالحوار بين الحكومة والقطاع الخاص تجتمع شهريا لمناقشة كافة المشاريع المشتركة وسبل تنظيم العمل بموجب اللوائح والقوانين انطلاقا من حرصها على الارتقاء بمستوى الأنشطة الاقتصادية والتجارية في بلادنا ولأهمية تدارس التطورات والمعيقات التي تواجه تحقيق الشراكة بشكل كامل.

ورحب الوزير بن طالب بالمساءلات التشاركية بين الحكومة والقطاع الخاص، مبينا أنها شراكة دائمة لا غنى عنها لأي طرف وهذا هو التطور الاقتصادي الحديث الذي ينتهج في العالم كله.

وأضاف :إن غرفة أمانة العاصمة والتي يفتتح مبناها الجديد عقب تحديثها وتطويره وتشغيله عدد من الإدارات والأقسام تعتبر وجها حضاريا لليمن الاقتصادي فهي بحكم موقعها ونشاطها في العاصمة صنعاء، تعد ركيزة هامة لتحمل تجاه سوق العمل وإحداث إصلاحات تجعل سوق العمل أكثر تجاوباً مع الاحتياجات.

ويقول بالنظر إلى استمرار البطالة بين الشباب، وبشين أنها مشكلة يغلب عليها الطابع الهيكلي وإن يتسبر جلها على طريق النمو السنوي وحده، بل إنها تحتاج إلى مستويات عالية من النمو المستمر الذي ينشئ فرص عمل جديدة بدعمه مناخ التنمشاري كلي سليم وسياسات هيكلية ملائمة.

ودعا عجلان إلى دعم انشطة القطاع الخاص من خلال سياسات الاقتصاد الكلي لتشجيع خلق فرص العمل الجديدة حيث يمكن أن ينظر صانعوا السياسات في إمكانية منح حوافز ضريبية أو ضمانات على قروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تتسم بكثافة استخدام العمالة ويتوافر لها مقومات الاستمرار كذلك يمكن مساعدة هذه المشاريع بإزالة المعوقات التي تحول دون حصولها على الائتمان إحباط

خلاصة ما خرج به هذه التحقيق أن هناك حالة من الإحباط الجماعي تسيطر على الشباب اليمني بعد ان فقد الأمل في الحصول على فرصة عمل والعمر يتقدم به وهو ينتقل من مؤسسة إلى أخرى بحثا عن باب ان يوفر له فرصة حقيقية وليس وهما يبيعه الناسة من اجل مكاسب سياسية .

وأعاب وزير الصناعة والتجارة بالقطاع الخاص اليمني إلى الاتجاه لتوسيع المشاركات وإنشاءه الإنتاجي في المجالات الأصوع والتي يمكن من خلالها تحقيق فرص عمل للشباب بشكل خاص.

معتبرا أن الشراكة هي الحالة المثلى بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز التنمية في البلد وتوسيع أنشطتها حتى يستفيد الجميع حكومة وقطاعاً خاصاً .

من جانبه أشار رئيس مجلس إدارة الغرفة التجارية الصناعية بالأمانة حسن الكيوس إلى التطور الذي اعتمدته الغرفة في عملها والمستوى الذي تطمح إليه في تقديم خدمات لرجال الأعمال اليمنيين بالإضافة إلى دورها في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين اليمن والشركاء الخارجيين وتمثيلها للاقتصاد اليمني في الكثير من المحافل .

واعرب الكيوس عن تطلع الغرفة التجارية بكافة منتسبيها إلى قادة شراكة حقيقية مع الحكومة يكون فيها للقطاع الخاص أهميته ومكانته في التخطيط والتنفيذ للنشاطات والخطط الاستراتيجية للبلد.

مشيرا إلى احتفاء القطاع الخاص بالتغيير وتطلعه لأن تحقق الحكومة آماله وأحلامه في توفير الأمن والاستقرار وتشجيعه ومساندة أنشطته وفتح المجال أمامها للاستثمار وتعديل القوانين المجحفة بحقه كقانون ضريبة المبيعات وإلبته التنفيذية.

منوها بالإنجازات التي حققتها الغرفة خلال العامين الماضيين والتي تمثل خطة مدروسة لتحقيق الجودة الشاملة.

وقال: إن إنجاز تحديثات مبنى الغرفة وتطويره بتوافق ورؤيتنا المستقبلية للإدارة الحديثة من جهة ومن جهة أخرى حرصنا على أن يكون أكثر مناسبة لبيت التجار. غم الصعوبات والعراقيل والحرب والدمار الذي تعرضت له الغرفة جراء أحداث الحصبة ولكن ذلك لم يثنها عن القيام بدورها الاقتصادي في خدمة الاقتصاد الوطني وتقديم خدمات أصدرا شهادات المنشا والتصاريح والشهادات اللازمة والتسهيلات للأعضاء إضافة لبرامج التدريب والتأهيل التي تشمل مجالات يحتاجها سوق العمل اليمني وحققت نتائج مثمرة .

كما قدم مدير عام الغرفة محمد زيد المهلا عرضا لأبرز إنجازات الغرفة خلال العامين الماضيين أشار فيها إلى أبرز نشاطات وفعاليات الغرفة ومساعيها لتطوير الأساليب الإدارية وتحديث الأنظمة والبرامج الإلكترونية لتحقيق الجودة المرضية .

وفي مجال التدريب أشار المهلا إلى أن مخرجات التدريب بلغت ٨٠٠ متدرب ومتدربة من شركات عدة وكلفة طلاب تصل إلى أكثر من ٢٠ مليون ريال سعت الغرفة لتوفير تلك المبالغ من جهات عدة ابرزها صندوق تنمية المهارات .

فيما أشار مسمو عام صندوق تنمية المهارات فيصل مجاهد إلى أهمية دور الغرفة التجارية الصناعية بأمانة العاصمة صنعاء، في مجال النشاط الاقتصادي اليمني المتنوع في عموم محافظات الجمهورية اليمنية .

وأوضح بأنه ترجمة من إيمانهم بالشراكة الفاعلة مع الغرفة فإنهم سيقومون بتنفيذ عدد من الدورات التدريبية في مختلف محافظات الجمهورية الفيحية وتدشن المشاركات ونشاطه الإنتاجي في المجالات الأصوع القادم من خلال أسبوعاً نحو ٢٠٠ مشروب ومشروبة في مختلف المجالات بأمانة العاصمة صنعاء .

في ختام ورشة عمل مسودة الأدلة الإرشادية الدولية لتأمين المصائد السمكية

التأكيد على أهمية تطبيق التشريعات والقوانين بصرامة ودعم وتشجيع القدرات الإنتاجية للصيادين

■ «كتب / منصور شايع

أكد المشاركون في ختام ورشة العمل التشاوري الوطنية للصيادين حول مسودة الأدلة الإرشادية الدولية لتأمين المصائد السمكية الصغيرة المستدامة والتي نظمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إيفاد على مدى يومين على أهمية تطبيق التشريعات والقوانين بصورة صارمة وتفعيل دور مجلس الوزراء البيئات الهامة للمصائد السمكية وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في التخطيط لضمن القرار.

مطالبين بتوفير الدعم المالي للجهات المعنية بهدف رفع كفاءتها في ادارة المصائد السمكية وتقديم الدعم الفني للأعداد التعاوني السمكي والجمعيات السمكية والصيادين عبر الورشة وتوفير الوقود الناتجة من الفقد أثناء استغلال المصائد السمكية الصغيرة وانشاء مصانع لتجميد المنتجات السمكية وتطوير البنية التحتية ومراكز الانزال والخدمات الأساسية على امتداد الشريط الساحلي .

وأوصى المشاركون بتنفيذ فروع لمصلحة خفر السواحل لحماية المياة الاقليمية ، الى جانب ايجاد برنامج وطني لدعم وتشجيع القدرات المنتجة في جمعيات الصيادين والجمعيات السمكية وتعديل تشريعات الثروة السمكية، مشددين على ضرورة الاسراع في ايجاد تمويلات من اجل تحديد المخزون السمكي والنشاء محطة لرصد الكوارث الطبيعية .

وفي تصريح لـ «الثورة» أوضح / المهندس جمال راجح الخبير الوطني بالاتحاد التعاوني السمكي أن الورشة وقفت أمام مسودة الأدلة الارشادية الدولية لتأمين المصائد السمكية الصغيرة المستدامة والمجموعة البيئية ، كما تم مناقشة العديد من المواضيع الهامة منها تأمين الصيادين سواء في جانب المعيشة او من الجوانب المتعلقة بحماية الصيادين والبيئة وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني في البحرية ، كما تم التطرق الى المخاطر التي يتعرض لها الصياد سواء من قبل القرصنة البحرية وما واجهة الصياد خلال العام ٢٠١١م والحروب الداخلية في اليمن والمشاكل التي تكبدها الصيادين بسبب التغير المناخي والتصارير والتجارات اللازمة والتسهيلات لمواريهم وخاصة في محافظة أبين التي فقدوا من اكثر من ٢٥٠ قارب صيد الى جانب مشاكل احتجاز الصيادين مع قواربهم وهدات الصيد في الدول المجاورة مثل أريتريا الذي يد فيها الشباب الأغبياء ، والشباب حسب النوع (ذكور إناث) حيث تفرقوجوة الفقراء من الشباب تقدر بنحو٦٠٪ ، ويتبعي أن ينخفض إلى ٣٠٪ في حلول عام ٢٠١٥م إلا ان الشباب الفقراء ينطبق عليهم حالات وضع الفقراء في المجتمع وخاصة فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للفقر ربما وحضاً.

الشباب ثروة الحاضر والمستقبل !!

لا يمكن القول إن هناك شابا واحدا يرغب في أن يكون عالة أو عاطلا عن العمل ، خصوصا في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي تعيشها أغلب طبقات المجتمع التي انخفضت إلى طبقة ما دون المتوسطة والفقيرة وجوهر هذا كله هي البطالة ، لذا يوجد الآلاف من الشباب العاطلين المغلقة أمامهم أبواب الوظائف حقيقة كشفها أرقام المتقدمين للوظائف المسجلين لدى وزارة الخدمة المدنية.

إن الشباب هم ثروة الحاضر والمستقبل ، والتي لا يمكن تحمل هدرها، فالإمكانات الكامنة للشباب اليمني لم تستغل لأن غالبيتهم لم يتمكنوا من فرص عمل تناسب قدراتهم وهو ما يعني إعادة النظر بكل السياسات المتعلقة بالشباب .

السر في رغبة الشباب بالوظيفة الحكومية ديموغرافية كغيرهما من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يمكن ان نحققها إذا ما تم الاستثمار في تنمية الشباب بشكل إيجابي وبطريقة فعالة وفي الوقت المناسب حيث يتمتع الشباب بطاقة كبيرة تجعله قادراً على العمل والإبداع.

مشيرا إلى ان للشباب حقوقاً او مطالب جمة تعكس حاجاتهم لعل من أهم تلك الحقوق حق الشباب في العمل والتعليم ، والعمل ، والحصول على الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية ، والحماية من كل صور الاستغلال والتمييز ، والمساواة أمام القانون وفي الفرص المتاحة ، وحرية الرأي والتعبير والتنظيم ، والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم سواء على مستوى الأسرة أو المجتمع، وغيرها من الحقوق التي يكفلها الدستور والقوانين.

فشل

وبذيرة عدالة توزيع عائدات الجبل جعلت على دبلوم تجارة منذ عام ١٩٩٥م وهمزي تعدى الـ٣ آسنة اشعر التي قارب اخرج الى التقاعد ولم اجد وظيفة لكي أعمل منذ اكثر من خمس سنوات بمركز لتغيير زيت السيارات .

بينما يرى محمد العريقي ، بكالوريوس هندسة من قرصة العمل الحقيقية المستقرة مازالت مفقودة ،ويضيف بدات العمل في إحدى شركات الادوية وتتبيجة الاحداث التي شهدتها اليمن قام صاحب الشركة بتصفية العاملين واصبحت عاطلا بدون عمل احاول كسب قوت يومي بالكاد من خلال بعض المجالات المختلفة.

ويوضح عادل الرائي خريج شريعة وقانون قائلا: بالمعلم لم اجد وظيفة حكومية فذهبت إ